

Distr.
GENERAL

DP/1993/18
25 May 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس إدارة برنامج
الأمم المتحدة الإنمائي



الدورة الأربعون

١٨-١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، نيويورك

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

برامج المساعدة الخاصة

المسائل المتصلة بأقل البلدان نموا

تقرير مدير البرنامج

أولا - مقدمة

١ - طلب مجلس الإدارة في مقرره ١٦/٩١ المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ إلى مدير البرنامج أن يبلغ مجلس الإدارة في دورته الأربعين بالتدابير المحددة المتخذة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتلبية الاحتياجات والأولويات الخاصة لأقل البلدان نموا، واضعا في الاعتبار برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للتسعينات الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ومقرر المجلس ٣٤/٩٠ ووصيات دراسة تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز قدرة أقل البلدان نموا على إدارة الاقتصاد وتنسيق المعونة التي أجريت في الفترة ١٩٩٠/١٩٩١.

٢ - وينبغي أن ينظر إلى أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أقل البلدان نموا والجهود التي يبذلها لتنفيذ برنامج العمل في سياق الحالة العامة في أقل البلدان نموا. فبعد انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩١، لم ينتعش هذا الناتج في عام ١٩٩٢ في أقل البلدان نموا إلى ٤٧ إلا قليلا؛ وكان معدل زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالفعل في جميع السنوات الثلاث منذ عام ١٩٨٩ أقل من معدل زيادة السكان بحيث أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض. وانخفضت معدلات التبادل التجاري لهذه البلدان منذ عام ١٩٨٠ وهي الآن أقل مما كانت عليه قبل عقد مضى بنسبة قدرها ٢٠ في المائة. وظلت مديونيتها الخارجية ثابتة (عند نحو ١١٣ بليون دولار في عام ١٩٩١) في حين أنه لا المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها هذه البلدان ولا مجموع التدفق الصافي للموارد إليها قد زاد بالقيمة الحقيقية في السنوات الأخيرة.

٣ - وفي هذا الصدد، فإن من المهم بوجه خاص على ما يبدو أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجميع منظمات المعونة بالفعل بتعزيز جهودها لصالح تنمية أقل البلدان نمواً. وما برح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مر العقود الماضية يواصل زيادة نصيب موارده الأساسية المخصصة لأقل البلدان نمواً. وفي حين أن من الواضح أن الموارد تعتبر هامة، فإن الحاجة تمس إلى ما هو أكثر من مجرد التمويل؛ وثمة حاجة كذلك إلى استعراض الجهود الجارية بغية زيادة فعاليتها لفائدة أقل البلدان نمواً.

٤ - وتشمل الأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أقل البلدان نمواً عدة جوانب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بيد أن جانبين من هذه الجوانب يعتبران هامين بوجه خاص واحتفظت بهما إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفهما من أولويات الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى أقل البلدان نمواً: (أ) تنسيق المعونة وإدارة الاقتصاد؛ (ب) التنمية البشرية. وبالتالي، فإن التقرير الحالي لمدير البرنامج، الذي أعد استجابة للفقرة ٤ من مقرر مجلس الإدارة ١٦/٩١ المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ يتضمن إشارات محددة إلى مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المالية في تنمية أقل البلدان نمواً (الفرع ثانياً)؛ وتنسيق المعونة وإدارة الاقتصاد (الفرع ثالثاً)؛ والتنمية البشرية (الفرع رابعاً). ويكمل هذا التقرير التقرير المتعلق بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات (DP/1993/17) الذي يغطي مواضيع المنطقة الافريقية حيث تقع معظم أقل البلدان نمواً.

ثانياً - المساهمات المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٥ - قرر مجلس الإدارة في مقرره ٣٤/٩٠ المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠ تخصيص ٥٥ في المائة من موارد البرنامج المتوفرة خلال دورة البرمجة الخامسة (١٩٩٦-١٩٩٢) لأقل البلدان نمواً. ويضاف إلى هذا التمويل الموارد الأخرى التي لا تتصل بأرقام التخطيط الإرشادية، كموارد مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية - الساحلية وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية التي تعتبر مواردها موجهة في معظم الحالات إلى أقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، تجدر ملاحظة أن موارد صندوق التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً قد نضبت عملياً منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لصالح أقل البلدان نمواً. بيد أن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً يذكر صندوق التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً باعتباره يتسم بأهمية خاصة لهذه البلدان. كما أوصى مجلس الإدارة مجتمع المانحين مراراً أن يواصل مساهماته في الصندوق، وكان آخرها في الفقرة ٥ من المقرر ١٦/٩١ التي يطلب فيها المجلس إلى مجتمع المانحين أن يواصل مساهماته في صندوق التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً والحفاظ على مقومات بقائه.

٦ - ويمثل الجدول حالة اعتمادات أرقام التخطيط الإرشادية المخصصة لأقل البلدان نمواً في مختلف المناطق. وتجدر الإشارة إلى أنه كان هناك على مر العقدين منذ بداية دورة البرمجة الأولى، زيادة تدريجية في النسبة المئوية لمجموع أرقام التخطيط الإرشادية المخصصة لأقل البلدان نمواً. وقد حدث هذا التركيز في كل منطقة من المناطق، مع تخصيص نصيب كبير من أرقام التخطيط الإرشادية القطرية حالياً لأقل البلدان نمواً. وعلى الصعيد العالمي، فإن البلدان التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل عن ٧٥٠ دولار تتلقى

حاليا ٨٧ في المائة من أموال أرقام التخطيط الارشادية القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مقابل ٥٥ في المائة قبل ٢٠ عاما. ومن هذه البلدان ، تتلقى البلدان التي تم اعتبارها رسميا من أقل البلدان نموا نحو ٥٩ في المائة من أرقام التخطيط الارشادية القطرية ، مقابل ٣٣ في المائة في الدورة الأولى. أما المقرر الذي اتخذه مدير البرنامج باقتصار البرمجة على ٧٥ في المائة من أرقام التخطيط الارشادية لكل بلد للدورة الخامسة فيؤثر في كل بلد من البلدان بالنسبة نفسها؛ ولن يؤدي هذا الوضع إلى تغيير توزيع أرقام التخطيط الارشادية بين أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان.

مخصصات أرقام التخطيط الإرشادية لأقل البلدان نمواً،
١٩٩٢-١٩٩٦ (أ)، (ب)

الدورة الأولى ١٩٧٦-١٩٧٢	الدورة الثانية ١٩٧٧-١٩٨١	الدورة الثالثة ١٩٨٢-١٩٨٦	الدورة الرابعة ١٩٨٧-١٩٩١	الدورة الخامسة ١٩٩٢-١٩٩٦	مخصصات أرقام التخطيط الإرشادية
٢٦١ ٩٧٢ (٪ ٦٩,٢٣)	٥١٨ ٥٢٨ (٪ ٧٦,٧١)	٦٧١ ٧٦٢ (٪ ٨٣,١٧)	٩٨٨ ٠١٧ (٪ ٨٣,٩٥)	١ ٣٣٨ ١٢١ (٪ ٨٢,٥٧)	أقل البلدان الأفريقية نمواً
٩٤ ٠٩٣ (٪ ٢٧,٨٩)	٢٤٨ ١٧٥ (٪ ٣٤,٦٠)	٣٣٤ ٩٤٠ (٪ ٣٧,٢٦)	٤٦٦ ٠٣٥ (٪ ٣٩,٠٣)	٥٥٠ ٥٠١ (٪ ٤١,١٠)	أقل البلدان الآسيوية نمواً
٦٠ ٠٠٠ (٪ ٢٦,٩٧)	٩١ ٧٠٠ (٪ ٣٥,٨٦)	٩٠ ٢٠٠ (٪ ٤٥,٦٢)	١٢٨ ٣٧٥ (٪ ٥٠,٣٤)	١٥٥ ٩٩٨ (٪ ٥٧,٣٨)	أقل الدول العربية نمواً
١١ ٠٠٠ (٪ ٤,٠٠)	٢٤ ٠٧٣ (٪ ٧,٨٢)	٢٦ ١٢٥ (٪ ١٢,١٢)	٤٥ ٢٣٦ (٪ ١٦,٦٦)	٦٣ ٩٤٣ (٪ ٢٢,٤٣)	أقل دول أمريكا اللاتينية نمواً
٤٢٧ ٠٦٥ (٪ ٣٢,٨٤)	٨٨٢ ٤٧٦ (٪ ٤٣,٣٤)	١ ١٢٣ ٠٢٧ (٪ ٥١,٨٨)	١ ٦٢٧ ٦٦٣ (٪ ٥٥,٢٥)	٢ ١٠٨ ٥٦٣ (٪ ٥٨,٦١)	المجموع

(أ) الأرقام هي للبلدان المعتبرة حالياً من أقل البلدان نمواً.

(ب) تمثل الأرقام الواردة ضمن قوسين النسبة المئوية لأرقام التخطيط الإرشادية لأقل البلدان نمواً مقابل مجموع أرقام التخطيط الإرشادية للمكتب الإقليمي.

ثالثا - تنسيق المعونة وإدارة الاقتصاد

٧ - تم في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ بناء على طلب مجلس الإدارة تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز قدرة أقل البلدان نموا على تنسيق ما يردها من مساعدات خارجية؛ وقد قدم تقرير التقييم إلى المجلس في دورته الثامنة والثلاثين (١٩٩١). وتتمثل إحدى النتائج الرئيسية للتقرير في أن تعزيز قدرة أقل البلدان نموا على إدارة تنميتها وتنسيق المساعدة التي تتلقاها ينبغي أن تكون من أولويات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو رأي أقره المجلس في مقرره ١٦/٩١. وتتفق هذه التوصية مع توصيات برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للتسعينات، وهي تفرد تنسيق المعونة وإدارة الاقتصاد بوصفهما من مجالات الأولوية لصالح أقل البلدان نموا وللمساعدة التي يقدمها مجتمع المانحين، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا.

٨ - وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مر السنين بوضع مختلف الوسائل في مجال إدارة الاقتصاد وتنسيق المعونة، كعملية الموائد المستديرة وتقييمات وبرامج التعاون التقني على الصعيد الوطني والنهج البرنامجي، التي تم وضع كثير منها ابتداء في أقل البلدان نموا. وقد حظيت هذه الوسائل بقبول متزايد خارج هذه البلدان عندما تم الإقرار بقابليتها للتطبيق على أصناف أخرى من البلدان. وتستخدم في الواقع بصورة متزايدة في بلدان ليست من أقل البلدان نموا فضلا عن أقل البلدان نموا. ولتيسير عملية التوجيه هذه، يجري إعادة تكليف موظفي وحدة الدعم والمشورة الاقتصادية لأقل البلدان نموا إلى الشعب القطرية التابعة للمكتب الإقليمي لأفريقيا المسؤول حاليا بصورة مباشرة عن الاضطلاع بهذه الأنشطة. وللحفاظ على التركيز الخاص على أقل البلدان نموا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد تم نقل وظيفة منسق المساعدات المقدمة لأقل البلدان نموا إلى مكتب سياسات البرامج وتقييمها وعهدت إليها مسؤولية تنسيق الأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جميع أقل البلدان نموا. وفي حين أن عملية إعادة تشكيل الهياكل هذه ستيسر توجيه الأنشطة وتقديم الدعم في مجال تنسيق المعونة وإدارة الاقتصاد إلى جميع البلدان، فإن هذا المجال الخاص سيظل من فروع التركيز بالنسبة للأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أقل البلدان نموا.

ألف - تعزيز قدرة أقل البلدان نموا

٩ - شدد التقييم المشار إليه أعلاه على أن يعتبر تنسيق المعونة جزءا لا يتجزأ من مجمل عملية قيام أقل البلدان نموا بإدارة الموارد المتاحة لها بطريقة اقتصادية وأنه ينبغي لبلوغ هذا الهدف، إدماج الأنشطة التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في هذه المجالات ادماجا كاملا. ويعتبر النهج البرنامجي في الواقع الوسيلة الطبيعية لدعم هذا الإدماج وقد تم اعتماده بالتالي في مجال إدارة الاقتصاد وتنسيق المعونة كجزء من عملية إعداد البرامج القطرية لكثير من أقل البلدان نموا. وتبذل حاليا الجهود اللازمة لتنفيذ هذه البرامج بالفعل في العديد من أقل البلدان نموا. وحقق التقدم أشواطاً بوجه خاص في غامبيا حيث قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمساعدة الحكومة على إعداد استراتيجيتها الخاصة بتطوير قدرة مؤسساتها في هذا

المجال، في شكل برنامج لبناء القدرة على ادارة الاقتصاد. وتشكل خبرة غامبيا في الواقع مثالا يحتذى للتداؤب الذي يمكن تحقيقه عن طريق ادماج الأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تنسيق المعونة وإدارة الاقتصاد. ويرتبط النهج البرنامجي الذي تم اتباعه لإعداد برنامج غامبيا ارتباطا وثيقا بالوسائل الأخرى التي يتبعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد عرض برنامج بناء القدرة على إدارة الاقتصاد على مجتمع المانحين في مؤتمر المائدة المستديرة المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢؛ ويقدم البرنامج الإنمائي الدعم المالي لتنفيذه من خلال أرقام التخطيط الارشادية ويشكل الأساس لبرنامج التعاون التقني لإدارة الاقتصاد الذي أعد بموجب عملية تقييمات وبرامج التعاون التقني على الصعيد الوطني. وفي آسيا، يؤدي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كذلك دورا جوهريا في مساعدة لاوس في عملية الاصلاح الاقتصادي التي تضطلع بها وهو ينشط في تعزيز قدرة الادارة الكمبودية على ادارة الاقتصاد.

باء - عملية المائدة المستديرة

١٠ - تم في عام ١٩٩٠ استعراض الخبرة التي اكتسبها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من عملية المائدة المستديرة في افريقيا. وقد أسفر هذا الاستعراض عن تنقيح الاجراءات والمبادئ التوجيهية الخاصة بعملية المائدة المستديرة بهدف جعل ادارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهذه الاجتماعات أكثر فعالية وتنظيما، مما يؤدي الى الاستجابة للطلب الوارد في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للتسعينات من أجل إقامة حوار منتظم بين البلدان المستفيدة وشركائها في عملية التنمية في مؤتمرات المائدة المستديرة والأفرقة الاستشارية. وقد استفادت هذه الاجراءات من آراء الممثلين المقيمين وكبار الاقتصاديين من جميع أقل البلدان نموا في افريقيا فضلا عن ممثلين من مكتب آخر من مكاتب البرنامج الإنمائي في حلقة عمل عقدت في جنيف في أيار/مايو ١٩٩٠. كما تم استعراض عملية المائدة المستديرة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢؛ وتتفق نتائج هذا الاستعراض مع النتائج التي توصل اليها الاستعراض الذي أجري في منطقة افريقيا.

١١ - وقد حددت هذه الاستعراضات أوجه القصور الرئيسية لعملية المائدة المستديرة، بالشكل الذي أجريت به في الماضي، على النحو التالي: (أ) أنها لم توجه بصورة كافية نحو بناء قدرات البلدان المتلقية على إدارة الاقتصاد وتنسيق العون و (ب) أنها أجريت بمعزل عن الأنشطة الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلد. ولذا فإن الاجراءات الجديدة تلقي الضوء على عملية المائدة المستديرة وتحث على اعطاء أولوية لتطبيق موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان المشاركة في المائدة المستديرة لتعزيز قدرات البلد على إدارة الاقتصاد وتنسيق المساعدة. وتؤكد أيضا على ضرورة الادماج الكامل للأعمال الخاصة باجتماعات المائدة المستديرة في الأعمال العامة للمكاتب الميدانية واستخدام مختلف أدوات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المستخدمة على الصعيد الميداني على نحو أوثق وأكثر تماسكا، لعملية تقييمات وبرامج التعاون التقني الوطنية والبرنامج القطري.

١٢ - وقد قدمت الإجراءات والمبادئ التوجيهية الجديدة إلى وزراء التخطيط والمالية الأفريقيين في اجتماع وندهوك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ حيث أقروها بأكملها. ولتقليل ما تتحمله الحكومات من تكاليف وأعباء إلى الحد الأدنى والتنسيق بشكل أوثق فيما بين المانحين، وضع نهج أكثر تبسيطا للاقتصادات الصغيرة ذات القدرة المحدودة وقيود صارمة على النقل كالتى فرضت في جزر المحيط الهادئ - ولضمان فعالية التكاليف، اتفق على أن تستخدم بعض الوثائق الاقتصادية الكلية التي يتم اعدادها كجزء من الأعمال القطرية العادية لمصرف التنمية الآسيوي لمؤتمرات المائدة المستديرة.

١٣ - وفي عام ١٩٩٢، نظم برنامج الأمم المتحدة الانمائي مؤتمرات مائدة مستديرة ناجحة لكل من بنن وبوتان وبوروندي والرأس الأخضر ورواندا وسان تومي وبرينسيبي وغامبيا ولاوس واليمن. وشكلت مؤتمرات المائدة المستديرة هذه محفلا للنقاش بشأن السياسات والاستراتيجيات الانمائية الوطنية وأكدت للحكومات المعنية دعم مجتمع المانحين لها. ويلاحظ بشكل خاص بالمقارنة مع مؤتمرات المائدة المستديرة السابقة، أن هناك اتجاهات نحو تحسين نوعية النقاش، تتضمن تبادلا صريحا للآراء بين المانحين والحكومة بشأن السياسات الانمائية، واهتماما متزايدا من جانب المانحين بقضايا الحكم، وتزايدا تدريجيا في فعالية دور الحكومات في هذه العملية، منذ إعداد الوثائق وحتى مرحلة إدارة الحوار. وشارك برنامج الأمم المتحدة الانمائي أيضا بشكل فعال في الأفرقة الاستشارية التي نظمها البنك الدولي، حيث قام بإدارة المباحثات المتعلقة بقضايا التعاون التقني وبناء القدرات، عند الاقتضاء. وفيما يتعلق بكمبوديا، اشترك البرنامج مع حكومة اليابان، في حزيران/يونيه ١٩٩٢، في رئاسة مؤتمر وزاري معني بالاصلاح والتعمير في كمبوديا.

جيم - عملية تقييمات برامج التعاون التقني الوطنية

١٤ - يتسم التعاون التقني بأهمية خاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا؛ إذ أن حاجتها إلى المساعدة الخارجية لبناء القدرات الوطنية من أجل التنمية القائمة على المساعدة الذاتية أكبر من حاجة البلدان النامية الأخرى. وكان حوالي ثلث جميع المساعدات الخارجية الموجهة إلى أقل البلدان نموا في شكل تعاون تقني في السنوات الأخيرة. كما كان حجم الموارد التي ينطوي عليها هذا التعاون كبيرا من الناحية الاقتصادية الكلية، وكثيرا ما يكون مشابها لفاتورة الأجور في القطاع العام أو عائدات التصدير، ومع ذلك فإن معظم الحكومات المتلقية لأقل البلدان نموا ليست لديها نظم متطورة لإدارة التعاون التقني، وتحديد الأهداف ذات الأولوية ذات الأولوية لبناء القدرات ومدخلات التعاون التقني، والتفاوض بشأن اتفاقات التعاون التقني، ورصد تنفيذ برامج التعاون التقني.

١٥ - ومنذ عام ١٩٨٧، أخذ عدد متزايد من البلدان في العمل على تحسين إدارة التعاون التقني، في إطار برنامج يعرف بتقييمات وبرامج التعاون التقني الوطني. ويتمثل هدف هذا البرنامج في تعزيز قدرة الحكومات المتلقية على تحديد سياساتها وأولوياتها فيما يتعلق بالتعاون التقني، وتتمس كلية تقييمات وبرامج التعاون التقني الوطنية هذه، والتي بدأت في الأصل باعتبارها عملية في عدد قليل من أقل البلدان نموا في افريقيا، بأنها أداة راسخة، تستخدم بشكل متزايد خارج افريقيا وأقل البلدان نموا. ومع ذلك، فإن

٣١ من البلدان الـ ٤٠ التي يجري تنفيذ هذا البرنامج فيها من أقل البلدان نمواً أو "كأنها" من أقل البلدان نمواً. وحيث أن العمل بدأ في وقت مبكر في أقل البلدان نمواً، فإنه أيضاً أكثر تطوراً في هذه البلدان، فعلى سبيل المثال، فإن خمسة من البلدان الستة التي انجزت بالفعل دورة كاملة (لهذه العملية بإعداد برنامج للتعاون التقني من أقل البلدان نمواً، كما أن ١١ من البلدان الـ ١٢ التي تقوم الآن بتنفيذ المرحلة الثانية من هذه العملية ينتمي إلى هذه الفئة. وفي آسيا، اضطلع بلدان، بنغلاديش ونيبال، بعمليات مشابهة لتقييم احتياجات التعاون التقني، رغم أنهما لا يقومان رسمياً بتنفيذ آليات عملية تقييمات وبرامج التعاون التقني الوطنية.

١٦ - وأجري تقييم لبرنامج عملية تقييمات وبرامج التعاون التقني الوطنية في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ وقدم إلى مجلس الإدارة. وأكد هذا التقييم على أهمية هذا البرنامج الذي يلبي حاجة ذات أولوية بالنسبة لأقل البلدان نمواً وللزملاء المقارنة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في مجال تنسيق التعاون التقني. وأوصى التقييم بأن تعتمد البلدان إلى الإسراع بخطى التنفيذ. ولاحظ أيضاً أن من الأسباب الهامة لعدم كفاية التقدم المحرز عدم وجود منهجية واضحة لإعداد برامج التعاون التقني (المرحلة الثانية من عملية تقييمات وبرامج التعاون التقني الوطنية) وأوصى بأن يقدم برنامج الأمم المتحدة الانمائي دعماً تقنياً أكثر كثافة في هذا المجال. وقد تم تنفيذ توصيات تقييم هذه العملية. فقد تم بوجه خاص القيام بأعمال منهجية لإعداد مبادئ توجيهية أخرى من أجل إعداد برامج التعاون التقني - كما تم بحث مشروع المبادئ التوجيهية في حلقة عمل نظمت في السنغال بمشاركة منسقين لتقييمات وبرامج التعاون التقني الوطني من حوالي عشرين بلداً. وتم في وقت لاحق وضع المبادئ التوجيهية لإعداد برامج التعاون التقني في صيغتها النهائية وتوزيعها، إلى جانب مبادئ توجيهية مشابهة لإعداد ورقة إدارية لسياسات التعاون التقني.

١٧ - وقد أشارت المحادثات التي جرت في حلقة عمل السنغال إلى أن عملية تقييمات وبرامج التعاون التقني الوطني كانت بالغة الأهمية في مساعدة الحكومات على تحديد السياسات المتعلقة بالتعاون التقني، في أقل البلدان نمواً التي انجزت فيها الدورة الكاملة لهذه العملية، وأن برامج التعاون التقني قد وفرت الإطار اللازم لتحديد الأولويات، والتفاوض مع المانحين، ورصد تنفيذ أنشطة التعاون التقني.

١٨ - وكما ذكر في تقييم عام ١٩٩١، هناك حاجة إلى التعجيل بتنفيذ عمليات تقييمات وبرامج التعاون التقني الوطني في العديد من أقل البلدان نمواً التي لم يكن التقدم المحرز فيها كافياً حتى الآن. وفي حين أن نشر المنهجية الخاصة بإعداد برامج التعاون التقني ينبغي أن يؤدي الآن إلى التعجيل بالمرحلة الثانية من تقييمات وبرامج التعاون التقني الوطني في جميع البلدان، فإن الشرط الأساسي لتحقيق تنفيذ أسرع هو تحديد البلدان المتلقية التي ستضطلع بهذه العملية، وفي هذا الصدد، سيكون دعم مجتمع المانحين في كل بلد من هذه البلدان أمراً حيوياً. غير أنه لا يزال هناك سوء فهم في بعض البلدان لعملية تقييمات وبرامج التعاون التقني الوطني على أنها عملية خاصة ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي، على الرغم من التأكيد بأن البرنامج الانمائي دائماً ما يشدد على ضرورة قيام البلدان المتلقية بإضفاء الصبغة المحلية على هذه العملية

وادارتها. ولن يتسنى الاسراع بتنفيذ هذه العملية إلا عندما يتم بتصحيح سوء الفهم هذا من قبل جميع الجهات المتلقية.

رابعاً - التنمية البشرية

١٩ - تشكل التنمية البشرية، ولا سيما عن طريق التخفيف من حدة الفقر، أولوية رئيسية بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في جميع البلدان، وخاصة أقل البلدان نمواً. ويتخذ دعم البرنامج للتنمية البشرية في أقل البلدان نمواً عدة أشكال، كالرعاية الصحية الأولية، والتنمية الريفية، والتعليم. ولا ترد هنا سوى ناحيتين: تعاون برنامج الأمم المتحدة الانمائي مع المنظمات غير الحكومية في أقل البلدان نمواً وأنشطته لصالح المرأة في مجال التنمية.

٢٠ - ويقوم البرنامج بتنفيذ أو دعم عدد من المشاريع التي تقدم في إطارها المساعدة إلى أنشطة صغيرة في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك الأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية والفئات الشعبية التي تفيد الجماعات ذات الدخل المنخفض وتسهم في التخفيف من حدة الفقر. ومن خلال مبادرة رئيسية تعرف بـ الشركاء في برنامج التنمية، يقوم برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتشجيع المنظمات غير الحكومية والفئات المجتمعية على الاضطلاع بالأنشطة الانمائية المحلية، ففي عام ١٩٩١، قدم هذا البرنامج في ٦٤ من البلدان النامية، بما في ذلك ٢٢ من أقل البلدان نمواً. وقد قدمت اعتمادات في شكل منح (٢٥ ٠٠٠ دولار لبلدان غير أقل البلدان نمواً و ٣٥ ٠٠٠ دولار لأقل البلدان نمواً) إلى المنظمات غير الحكومية المشاركة في المبادرات المجتمعية القائمة على المساعدة الذاتية والتي تتكون بشكل رئيسي من أنشطة توليد الدخل الموجهة نحو التخفيف من حدة الفقر. وفي عام ١٩٩٢، شرع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية، من خلال الآليات القائمة للشركات في البرنامج الانمائي، في مشروع جديد لدعم المشاريع الصغيرة، وذلك بتقديم منح بلغ مجموعها ٤٥ ٠٠٠ دولار للبلد الواحد لمشاريع رأسمالية صغيرة في تسعة من أقل البلدان نمواً.

٢١ - وتتضمن الأمثلة الأخرى لأنشطة برنامج الأمم المتحدة الانمائي المشتركة مع المنظمات غير الحكومية في أقل البلدان نمواً صناديق الدعم للمبادرات الجماهيرية التي تقدم الدعم الى المشاريع الصغيرة بوجه عام عن طريق قروض صناديق دائرة في ١٢ بلداً افريقياً، بما في ذلك ستة من أقل البلدان نمواً أو "كأنها" من أقل البلدان نمواً (بنن، توغو، زائير، السنغال، ليسوتو، موريتانيا) أو RAFA، وهو مشروع اقليمي افريقي يوفر التدريب في مجال الائتمانات والادارة للمشاريع الصغيرة. وفي بنغلاديش، يعمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي على زيادة مشاركة المرأة في عملية التنمية من خلال عدد من المشاريع التي تتبع نهجاً ابتكارية، بما في ذلك التعاون مع منظمات غير حكومية مثل شوانيرفار، في حين أن المنظمات غير الحكومية الأكبر حجماً، كمصرف غرامين ولجنة النهوض بالريف في بنغلاديش وبروشيك، تتعاون مع البرنامج الانمائي في أنشطة مستهدفة للتخفيف من حدة الفقر.

٢٢ - ويتضمن عدد من المشاريع التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تستهدف تعزيز التنمية المستدامة عناصر قوية لتخفيف حدة الفقر. ومن الأمثلة على ذلك شبكة افريقيا لعام ٢٠٠٠، وهو مشروع إقليمي يوفر منحاً صغيرة وتعاوناً إقليمياً للمجموعات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية في تسعة بلدان من أقل البلدان نمواً، وبرنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمي، الذي سيقدم في بداية الأمر لثمانية بلدان من أقل البلدان نمواً. وهناك مشروع إقليمي في افريقيا يعزز التعاون فيما بين المنظمات غير الحكومية، والحكومات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق المساعدة في تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية في مجال التنمية المحلية وفي تشجيع التعاون الفعال بين المنظمات غير الحكومية والحكومات في مجال تنفيذ الأنشطة الإنمائية. وقدم هذا المشروع الإقليمي خدمات، أو دعماً للأنشطة، في ٣٠ بلداً افريقياً من أقل البلدان نمواً. وجدير بالذكر في آسيا (أ) مبادرة آسيا - المحيط الهادئ لعام ٢٠٠٠ التي تقدم التعاون التقني للمنظمات المرتكزة على المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية في عشرة بلدان من أجل تحسين البيئة في المناطق الحضرية الفقيرة؛ (ب) مبادرة بشأن النهج السياسية المبتكرة في المهارات المتعلقة بتنظيم المشاريع وتنمية المؤسسات الصغيرة، التي تقدم التعاون التقني للمؤسسات الصغيرة العاملة في القطاعات غير الرسمية الريفية/الحضرية في سبعة بلدان.

٢٣ - وتتضمن المبادرات الجديدة التي يجري البدء فيها مشروعاً إقليمياً لتوفير الدعم المالي والتعاون التقني من أجل بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية المعنية بتخفيف حدة الفقر واستراتيجيات البقاء بالنسبة للفقراء في المناطق الحضرية (المبادرات المحلية للبيئة الحضرية) ومبادرة عالمية لزيادة المساعدة الرأسمالية في مشاريع التعاون التقني الممولة من أرقام التخطيط الإرشادية. وستقدم المبادرتان في أقل البلدان نمواً.

٢٤ - وخلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٦، سيدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتمويل من موارد البرنامج الخاصة، الأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية لا سيما في مجال التخطيط الاستراتيجي والتنمية المؤسسية لأقل البلدان نمواً أو البلدان التي هي في حكم أقل البلدان نمواً.

٢٥ - وكجزء من ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدخال القضايا المتعلقة بدور الجنسين في التيار الرئيسي لجميع مجالات التعاون التقني بما في ذلك التعاون التقني في أقل البلدان نمواً، تعمل شعبة دور الجنسين في التنمية على توسيع أنشطتها لمعالجة بناء القدرات الوطنية للمرأة في مجال التنمية. ويعترف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالحاجة إلى إيجاد وعي أكبر بدور الجنسين في دورة البرمجة الخامسة، لا سيما عن طريق تعزيز قدرة المكاتب الميدانية على إعداد عمليات البرمجة الواعية بدور الجنسين. وبذلك يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تعزيز قدرة المرأة على المشاركة في القرارات التي تؤثر في المرأة وفي الرجل على حد سواء. وقد تم الاضطلاع بحلقات تدريبية على المستوى الميداني في مجال دور الجنسين شارك فيها كل من موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموظفي الحكومة.

٢٦ - ويقوم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بزيادة نهج جديدة لمشاركة المرأة مشاركة كاملة على جميع مستويات عملية التنمية. وفي عام ١٩٩١، شارك في برامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في أقل البلدان نموا ٢٥ بلدا من أقل البلدان نموا وبلدان اثنان من البلدان التي هي في حكم أقل البلدان نموا؛ وبدأت المشاريع الخاصة بأربعة بلدان إضافية من أقل البلدان نموا في عام ١٩٩٢. وإن موارد برنامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الموجهة إلى أقل البلدان نموا قد ازدادت على نحو مطرد من ٢٧٧ ٧٢٢ دولارا في عام ١٩٨٩ و ٦٨٨ ٦١٥ دولارا في عام ١٩٩٠ إلى ١ ٠٩٦ ٠٨٤ دولارا في عام ١٩٩١ وحوالي ٢,٥ مليون دولار في عام ١٩٩٢.

خامسا - النتائج

٢٧ - وفي حين أن الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أقل البلدان نموا يتضمن كامل نطاق القطاعات والأنشطة المعروضة في برنامج عمل الأمم المتحدة للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، تم الإقرار بأن مجال تنسيق المعونة والإدارة الاقتصادية ومجال التنمية البشرية هما مجالان لهما أولوية بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظرا للحالة الخاصة لأقل البلدان نموا. وفي مجال تنسيق المعونة والإدارة الاقتصادية، طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على امتداد السنوات وسائل مختلفة مثل عملية المائدة المستديرة وتقييمات وبرامج التعاون التقني الوطنية، ونهج البرامج. ويتمثل تحدي السنوات المقبلة في ادماج عدة آليات في استراتيجية شاملة لتعزيز مؤسسات هذه البلدان المكلفة بتحديد وتنفيذ سياساتها الإنمائية. والحالة مشابهة إلى حد ما فيما يتعلق بالتنمية البشرية. وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفة تقليدية، نشطا في مختلف القطاعات التي تدرج عادة في إطار مفهوم التنمية البشرية. وبعد توصيات برنامج عمل الأمم المتحدة وتمشيا مع "تقرير التنمية البشرية" يبدو الآن أنه من الضروري تحديد النهج الشاملة للتنمية البشرية في أقل البلدان نموا. هذه هي الاستراتيجية التي يتبعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عدد متزايد من أقل البلدان نموا وهي تنعكس في البرامج القطرية الخاصة بهذه البلدان.

— — — — —